OPEN ACCESS
Received: 10/04/2025
Accepted: 08/07/2025

مجلة الآداب

The Use of Artificial Intelligence in Fatwa (Islamic Legal Opinion) Issuance: A Jurisprudential Regulatory Study

Dr. Howaida Bukhait Ḥameed Al-Luḥaibi Al-Ḥarbi *

hbhebey@uqu.edu.sa

Abstract:

This study addresses the application of artificial intelligence (AI) technologies in issuing Islamic legal rulings (Fatwa), aiming to elucidate the jurisprudential ruling governing such use, evaluate AI's qualification for undertaking fatwa-issuing functions, and delineate requisite technical and sharīʿah-based regulatory frameworks. The study is organized into an introduction and three sections. Section one deals with foundational concepts and preliminaries; Section two discusses and analyzes AI in Fatwa Issuance.; Section three focuses on Islamic Law rulings and regulations. For the study purposes, the foundational - analytical approach was employed. The key findings showed that AI may function as an *auxiliary instrument* in fatwa production but cannot replace the human jurist (Mufti), necessitating scholarly oversight and stringent protocols to ensure doctrinal integrity of fatwa content.

Keywords: Artificial Intelligence, Fatwa Issuance, Fatwa Content, Sharīʿah regulatory Safeguards, Digitized -automated (Islamic Legal Ruling Issuance) Iftaʾ.

*Associate Professor of Islamic Jurisprudence, Department of Jresprudence, College of Sharīʿah and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Ḥarbi, H. B. A. (2025). The Use of Artificial Intelligence in Fatwa (Islamic Legal Opinion) Issuance: A Jurisprudential Regulatory Study, *Journal of Arts, 13*(3), 424 -448. https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2732

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 10/ 04/ 2025
تاريخ القبول:08/ 07/ 2025

مجلة الآداب

استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: دراسة فقهية ضابطة

د. هويدا بنت بخيت حميد اللهيبي الحربي*
hbhebey@uqu.edu.sa

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء الشرعي، ويهدف إلى بيان الحكم الشرعي لهذا الاستخدام، ومدى أهلية الذكاء الاصطناعي لتولي وظيفة الإفتاء، بالإضافة إلى توضيح الضوابط الشرعية والتقنية التي ينبغي مراعاتها، وقد اشتملت خطة البحث على مقدمة وثلاثة مباحث ونتائج، المبحث الأول: المفاهيم والمقدمات الأساسية، المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: عرض وتحليل، المبحث الثالث: الحكم الشرعي والضوابط، وقد اعتمد البحث على المنهج التأصيلي والتحليلي، وخلص إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون وسيلة مساعدة في الفتوى، لا بديلًا عن المفتي الشرعي البشري، بشرط وجود إشراف علمي وضوابط واضحة تضمن سلامة المخرجات الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، صناعة الإفتاء، محتوى الفتوى، الضوابط الشرعية، الأتمتة في الإفتاء.

* أستاذ الفقه المشارك، قسم الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الحربي، هـ. ب. ب. ا. (2025). استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: دراسة فقهية ضابطة، *مجلة الآداب*، *13* (3)، 424- 448. https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2732

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تقدمًا علميًا مذهلًا على جميع الأصعدة وبالذات في الثورة التقنية غير المسبوقة، وقد أدى هذا التطور التقني إلى تحولات كبيرة في حياة الإنسان على الصعيد الفردي والمجتمعي، وقد دخلت هذه التقنية في عدة مجالات في حياة الإنسان كالمجالات المعرفية، والطبية، والاقتصادية، والزراعية وغيرها، وقد أثّر دخول هذه التقنية على حياة الإنسان عامة وحياة المسلم خاصةً، فقد ظهرت استخدامات متعددة للتقنية في خدمة الإسلام والمسلمين شملت مجال التعليم والعبادة والفتوى والدعوة.

ففي مجال الإفتاء بدأ استخدام التقنيات الحديثة مثل: قواعد البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات البرمجية، لتقديم إجابات على الأسئلة الشرعية، أو اقتراح فتاوى مبنية على فتاوى سابقة مخزنة مما يفتح الباب لتساؤلات شرعية حول مدى صحة هذه الفتاوى، ومشروعيتها، وحاجة الإشراف البشري لضبطها.

ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة تطبيقية تقارن بين الفتوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي والفتوى البشرية، لتحديد مدى دقة كل منهما وحدود صلاحية استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

وتتطلب الإجابة على هذه التساؤلات إجراء دراسة عميقة تجمع بين الفهم المعاصر للتقنية الحديثة والتأصيل الفقهي لها حتى نبين مدى مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على التعايش مع المستجدات والنوازل في كل عصر.

سبب اختيار الموضوع:

1-جدة الموضوع وعدم تناوله بالقدر الكافي في الدراسة الفقهية التأصيلية رغم سرعة انتشاره وكثرة استخدامه.

2-دخول الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى، مما يستدعي دراسة فقهية تبين مدى مشروعيته وضوابط استخدامه.

3-الحاجة للتأصيل الفقهي الدقيق الذي يوازن بين المقاصد الشرعية والواقع المتغير.

4-الخشية من صدور فتاوى غير منضبطة شرعًا، مما يستدعي وضع ضوابط واضحة مبنية على أصول علمية.

مشكلة البحث:

هل يجوز شرعًا الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الإفتاء؟ وما ضوابط ذلك؟ وما حدود قدرته على فهم السياق وتقدير الحالات الفقهية مقارنة بالمفتي البشري؟

أسئلة البحث:

1. ما مفهوم الإفتاء في الشريعة؟ وما شروطه؟
2. ما الذكاء الاصطناعي؟ وكيف يُستخدم في المجال الشرعي؟
3. هل يُعد الذكاء الاصطناعي مؤهلًا للإفتاء؟
4. ما الحكم الشرعي في استخدامه؟ وما الضوابط الشرعية والتقنية لذلك؟
5. كيف تختلف الفتوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي عن الفتوى البشرية في مسائل تحتاج إلى تقدير واجتهاد؟
6. ما أبرز الفروقات بين الذكاء الاصطناعي والمفتي البشري في معالجة المسائل الفقهية من خلال النموذج التطبيقي لفتاوى في مسائل فقهية مختلف فيها، ومتفق عليها بين المذاهب، ومجمع عليها؟

أهداف البحث:

1. تأصيل موقف الشريعة من استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء.
2. بيان مزايا ومخاطر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الإفتاء.
3. اقتراح ضوابط شرعية وتقنية، تنظّم استخدامه في مجال الإفتاء.

4. تقديم نماذج تطبيقية لمقارنة الفتوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي بالفتوى البشرية في مسائل فقهية متفاوتة من حيث الاتفاق الفقهي، لبيان الفروق العملية وأوجه المعالجة الفقهية بينهما.

الدراسات السابقة:

1.دراسة: الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء والأحوال الشخصية: بسمة مصطفى القباني، مجلة الزهراء، كلية الدراسات الإسلامية العربية -القاهرة، العدد (34)، أكتوبر 2024م.

أوجه الاختلاف بين الدراستين: الدراسة السابقة تشمل مجالات متعددة (القضاء، الإفتاء، الأحوال الشخصية)، بينما تركز الخطة البحثية المقدّمة من الباحثة هنا على الإفتاء، كما أنّ الخطة المقدّمة للدراسة تتعمق في تحليل مدى أهلية الذكاء الاصطناعي لتولي مهمة الإفتاء من منظور فقهي تأصيلي.

2. دراسة: توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدعوة إلى الله: دراسة تحليلية وتطبيقية: عبدالرحمن عبدالله آل معمر، مجلة الحكمة الدولية للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، ماليزيا، المجلد السابع العدد (4)، فبراير عام 2024م.

أوجه الاختلاف بين الدراستين: تركيز هذه الدراسة على مجال الدعوة الإسلامية، بينما تركز الخطة البحثية المقدّمة من الباحثة هنا على مجال الإفتاء، كما أنّ الخطة المقدّمة تسعى لتقديم تحليل فقهي حول مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى.

3. دراسة: تقييم استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى في مسائل الميراث الإسلامي: دراسة فقهية مع مقارنة بـGPT-3.5" - منصوب محسن عبد الرحمن وعبد الحفيظ موسى والوسيمي، مجلة الشريعة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

أوجه الاختلاف بين الدراستين: تركز هذه الدراسة على مسائل الميراث فقط، بينما تتناول الخطة البحثية المقدّمة من الباحثة هنا مجال الإفتاء بشكل عام، كما أن الخطة المقدّمة تسعى لوضع ضوابط شرعية عامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، دون الاقتصار على مجال فقهي محدد.

4. دراسة: الافتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي: طه أحمد الزيدي، مجلة الشريعة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد (140)، رمضان 1446هـ-مارس 2025م.

أوجه الاختلاف بين الدراستين: الدراسة في بحث طه الزيدي تركز على الجانب التطبيقي والتقني لبرامج الإفتاء، بينما تسعى الخطة البحثية المقدّمة من الباحثة هنا إلى تقديم دراسة فقهية تأصيلية لمشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء.

5- الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف العلماء: مطلق جاسر الجاسر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية- الكويت، العدد (147) 2004م.

أوجه الاختلاف بين الدراستين: الدراسة في بحث الجاسر يركز على الحكم الشرعي وأثر استخدام الذكاء الاصطناعي في الخلاف بين العلماء، بينما تسعى الدراسة المقدمة من الباحثة هنا إلى تأصيل المفاهيم ثم عرض التطبيقات وتحليلها وتنتهي بذكر حكم شرعي له ضابط شرعي.

-بحث الجاسر شامل الطرح، بينما البحث المقدم هنا يبدأ بالتأصيل الفقهي للفتوى، ثم يعرّف الذكاء الاصطناعي، ثم يستعرض البيانات وينقد الفتاوى الآلية، وفي النهاية يضع ضوابط شرعية وتقنية.

-بحث الجاسر هدفه الأساسي بيان أثر الذكاء الاصطناعي على اختلاف العلماء- كما هو معنون له على الغلاف- بينما البحث هنا يرسم تصورا فقهيا متكاملا عن مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى ويهدف إلى وضع ضوابط لتفادي سوء الاستخدام.

-بحث الجاسر ينتهي إلى بيان أوجه الخلاف ومواضع الإشكال، بينما البحث هنا يهدف لتقديم نتائج وتوصيات في التعامل مع هذه التقنية لكل من أراد ان يُقدم على استخدام هذه التقنية في الفتوى.

منهج البحث:

المنهج العام للبحث.

في هذا البحث اعتمدت على عدة مناهج:

1- المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمت بجمع المعلومات المتعلقة بالإفتاء والذكاء الاصطناعي، ثم وصفت المفاهيم الأساسية المتعلقة بهما، وحللتها من الناحية الشرعية، للوصول إلى الحكم الفقهي والضوابط المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء.

2- استخدمت المنهج الاستقرائي من خلال تتبّع البرامج والتطبيقات التي تُستخدم حاليًا في إصدار الفتاوى، والتعرف على أبرز النماذج المعاصرة في هذا المجال.

3- استعنتُ بالمنهج المقارن للمقارنة بين الفتاوى التي يصدرها الذكاء الاصطناعي وتلك التي يصدرها العلماء البشر، من حيث طريقة الاستدلال والمضمون.

المنهج الخاص بالبحث

1- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف.

2- خرجت الأحاديث النبوية، مكتفية بالصحيحين إذا ورد فيهما أو في أحدهما، وإن كان في غيرهما من كتب السنن ذكرت الحكم عليها باختصار.

3- عرفت بالمصطلحات الفقهية والألفاظ اللغوية الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة وكتب المصطلحات الشرعية المعتمدة.

4- شرحت الألفاظ والمصطلحات المعاصرة، وذلك بالرجوع إلى المصادر التقنية الحديثة والمراجع الشرعية المعاصرة.

5- قمت بتوثيق المادة العلمية من المصادر الأصيلة والمعاصرة، فجمعت الأقوال من كتب المذاهب الفقهية الأربعة ونسبتها إلى أصحابها.

6- في أقوال الفقهاء المعاصرة، رجعت إلى الأبحاث الحديثة والمصادر العلمية الإلكترونية الموثوقة.

7- استندتُ في البحث إلى مصادر فقهية موثوقة من كتب الفقه وأصوله، بالإضافة إلى دراسات حديثة تناولت الذكاء الاصطناعي من الناحيتين الشرعية والتقنية، إلى جانب مقالات علمية وتقارير متخصصة.

8- أنهيت البحث بخاتمة تناولت فيها أهم النتائج والتوصيات.

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء فقط، دون التطرّق إلى استخدامه في مجالات فقهية أخرى كالقضاء أو التعليم، ويركّز البحث على التأصيل الفقهي للمسألة، مع ذكر الضوابط والشروط التي يجب توفرها عند استخدام هذه التقنية في إصدار الفتوى.

كما يقتصر على الذكاء الاصطناعي القائم على المعالجة الآلية للنصوص والبيانات الفقهية، دون الخوض في التفاصيل التقنية أو الجوانب البرمجية البحتة.

هيكل البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المفاهيم والمقدمات الأساسية، **ويشتمل على مطلبين:**

المطلب الأول: مفهوم الإفتاء وشروطه في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: تعريف الذكاء الاصطناعي واستخداماته في المجال الديني.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي في الإفتاء – عرض وتحليل، **ويشتمل على ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتوى (برامج، مواقع، شات بوتات).

المطلب الثاني: تحليل الفتوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي ومقارنتها بالفتوى البشرية.

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية لمقارنة الإفتاء بالذكاء الاصطناعي والإفتاء البشري في مسائل فقهية متعددة (خلافية، ومتفق عليها، ومجمع عليها).

المبحث الثالث: الحكم الشرعي والضوابط، **ويشتمل على مطلبين:**

المطلب الأول: مشروعية الإفتاء بالذكاء الاصطناعي: تأصيل فقهي.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية والتقنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى.

الخاتمة وتشمل: النتائج، والتوصيات.

قائمة بمصادر البحث ومراجعه.

المبحث الأول: المفاهيم والمقدمات الأساسية

المطلب الأول: مفهوم الإفتاء وشروطه في الشريعة الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم الإفتاء.

الفتوى لغةً: مصدر أفتى يُفتي، أي: إبانة الأمر، وأفتاه في مسألة: إجابة عنها[1].

الفتوى اصطلاحًا عُرّفت بتعاريف كثيرة منها:

1- إعلام غير المجتهد بحكم الله تعالى في الحادثة عن دليل شرعي[2].

2- الإخبار عن حكم الله في إلزام أو إباحة[3].

3- تبيين الحكم الشرعي والإخبار به من غير إلزام[4].

4- وعرّفه مطلق الجاسر[5] بأنه: "تبيين من له حق الفتوى للحكم الشرعي، في واقعة معينة، من غير إلزام".

وهذا التعريف برأي الباحثة هو الأشمل، لأنه إظهار وإيضاح للحكم الشرعي -خاصةً - من قِبل متخصص سواء كان مجتهدا أو غير مجتهد في واقعة معينة من غير إلزام لذلك المستفتي.

الفرع الثاني: شروط الإفتاء في الشريعة الإسلامية

المفتي هو: المخبر بحكم الشرع عن دليل لمن سأله عنه[6].

شروط المفتي:

1-الإسلام، فلا يتبوّأ هذا المنصب كافر، وهذا الشرط مما أجمع الناس عليه[7].

2-التكليف: فلا بد أن يكون المفتي بالغا عاقلا، وهذا الشرط أيضًا مجمع عليه[8].

3-العدالة: والمقصود بها شرعًا: الاستقامة في طريق الحق بتجنب ما هو محظور في دينه[9].

4-فقه النفس: أن يكون لدى المفتي من قوة العقل، وجودة الذهن ما يتمكن به من فهم كلام الله تعالى وكلام نبيه محمد ﷺ[10].

5-الاجتهاد والعلم ويشمل:

-العلم بالقرآن الكريم: خاصةً آيات الأحكام.

-العلم بالسنة النبوية: ومعرفة الصحيح من الضعيف.

-العلم بالإجماع والخلاف.

-العلم باللغة العربية.

-معرفة مقاصد الشريعة.

-التمكن من القياس وأصول الفقه[11].

6-الفطنة وحسن الفهم: ليفهم واقع الناس ويُحسن تنزيل الحكم على الواقع[12].

المطلب الثاني: تعريف الذكاء الاصطناعي واستخداماته في المجال الديني، وفيه فرعان.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

هو علم يُعنى بتصميم أنظمة وبرامج قادرة على أداء مهام تتطلب عادة ذكاءً بشريًا، مثل: الفهم والتعلم والاستنتاج واتخاذ القرار[13].

وقد عُرّف بعدة تعاريف منها:

الذكاء الاصطناعي: هو برنامج حاسوبي يعتمد على خوارزميات[14] يتم تغذيتها فيه، وتهدف إلى إنشاء ذكاء يشبه ذكاء الإنسان وذلك من خلال جعل الآلة المدعمة به قادرة على التعلم الذاتي والتلقائي والتخطيط والإدراك والتعامل باستقلالية بحسب الظروف المحيطة بها[15].

وقد عرفته الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بأنه: "أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على جمع البيانات واستخدامها للتنبؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي، واختيار أفضل إجراء لتحقيق أهداف محددة"[16].

تعريف الفتوى بالذكاء الاصطناعي بوصفها مصطلحًا مركبًا:

بناءً على ما سبق من تعريف للفتوى من جهة، وتعريف الذكاء الاصطناعي من جهة أخرى، **يمكن للباحثة أن تُعرّف "الفتوى بالذكاء الاصطناعي" بأنها:**

"استخدام برامج أو أنظمة ذكية لإصدار أجوبة شرعية بشكل آلي، اعتمادًا على برمجة سابقة أو تحليل معطيات يُدخلها المستخدم، دون تدخل مباشر من المفتي البشري".

الفرع الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الديني.

يشهد العالم في هذا العصر تطورًا رقميًا متسارعًا، يُعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز مظاهره، حيث تتنافس الدول الكبرى على تطوير تطبيقاته لما له من تأثير مباشر في مختلف المجالات، ولا سيما في قطاع التكنولوجيا. وقد ترتّب على هذا التقدم التقني تحديات جديدة أمام الفقه الإسلامي، مما يستلزم التفاعل معها بوعي، والسعي إلى استيعاب هذه الوسائل الحديثة وتكييفها شرعيًا، من حيث الاستنباط، والتقعيد، والتطبيق، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

ويُعد الذكاء الاصطناعي من أهم ركائز الصناعة التقنية المعاصرة، إذ يعتمد على تنفيذ مهام ذكية تحاكي ما يقوم به الإنسان، كالتعلم من البيانات، والتحليل، واتخاذ القرارات، استنادًا إلى أنظمة خوارزمية متقدمة وتقنيات التعلم الآلي. ومن هنا برزت الحاجة إلى الاستفادة من هذه التقنية في خدمة العلوم الشرعية، وذلك من خلال استخدامها في تنظيم وتبويب المعلومات، وتحليل الكم الكبير من التراث الفقهي والفتاوى السابقة، لتيسير الوصول إلى الأحكام الشرعية [17].

ففي مجال القرآن الكريم، أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة في تحليل النصوص، وتصنيف معاني الآيات، وربطها بالقضايا المعاصرة، مما يسهم في خدمة التفسير والتدبر بوسائل تقنية دقيقة، كما تقوم بنشر وتوزيع النسخ الإلكترونية من القرآن، وتمكين الباحثين من عمليات النسخ واللصق للآيات القرآنية، إضافةً لخدمة الفهرسة، والبحث الموضوعي والربط بين القراءات المسجلة للقراء المشهورين وغيرها من الخدمات التي تقدمها تطبيقات القرآن الكريم.

وفي مجال خدمة علوم الحديث النبوي الشريف ظهرت استخدامات متعددة للذكاء الاصطناعي تهدف إلى خدمة السنة المطهرة، من خلال بناء أنظمة قادرة على تصنيف الأحاديث، وتحليل متونها، والتعرف على الأسانيد، وربط الروايات ببعضها وفق قواعد علمية دقيقة. كما تُستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في التمييز بين الحديث الصحيح والضعيف بناءً على قواعد المحدثين، وفي فهرسة كتب الحديث الكبرى، مما يسهل على الباحثين الوصول إلى الروايات ومصادرها، وربطها بالقضايا المعاصرة بطريقة أسرع وأكثر دقة من الوسائل التقليدية.

وفي مجال الفقه وأصوله أدى تطوّر الذكاء الاصطناعي إلى إحداث نقلة نوعية في مجال الفقه الإسلامي، إذ أصبح بإمكان الباحثين الاستفادة من هذه التقنية في تحليل النصوص الشرعية بسرعة ودقة أكبر، مما يساعدهم على استخلاص الفهم العميق للأحكام الشرعية الواردة في المصادر المختلفة. كما تُمكِّن تقنيات الذكاء الاصطناعي من تحليل كميات ضخمة من البيانات، وبناء قواعد فقهية انطلاقًا من الأدلة الشرعية المتوفرة، إضافة إلى استخدام البرامج الذكية في الكشف عن القواعد غير المباشرة المرتبطة بالمسائل الفقهية المتنوعة، الأمر الذي يجعل الذكاء الاصطناعي أداة فاعلة ومتميزة في مجال الاستنباط الفقهي.

وعلى الرغم من أن هذه التقنية ما تزال بحاجة إلى توجيه شرعي وعلمي دقيق، إلا أنها تسهم في تطوير أساليب الاستنباط، وتحقيق نتائج أكثر تنظيمًا، ودعم عملية الفهم والتطبيق العملي للأحكام الشرعية، بعيدًا عن الأساليب التقليدية التي تعتمد اعتمادًا كليًا على الجهد البشري.

ويُعد الذكاء الاصطناعي وسيلة جديدة ذات قدرة على المساعدة في استنباط الأحكام، من خلال تحليل النصوص والمعاني الفقهية بصورة ممنهجة، إلا أنه لا يُغني عن الفقيه والمفسر المتخصص، نظرًا لما يتطلبه الفقه من دقة في الفهم، ومهارات في النظر والاستدلال، لا تتوفر إلا لأهل العلم والتخصص. لذا فإن الذكاء الاصطناعي يُعتبر عاملًا مساعدًا، لا بديلًا، ويُنتظر منه أن يُسهم في بناء بيئة متكاملة تجمع بين المعرفة الشرعية والتقنية، لتحقيق أعلى استفادة ممكنة من هذه التكنولوجيا في استنباط الأحكام ضمن إطار الشريعة الإسلامية [18].

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي في الإفتاء – عرض وتحليل، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتوى (برامج، مو اقع، شات بوتات).

1-خدمة المجيب الافتراضي "راشد" – مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي

يقدم مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي خدمة الفتاوى عبر المجيب الافتراضي "راشد"، المتوفر على الموقع الإلكتروني والتطبيق الذكي للمجلس. تعتمد هذه الخدمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير إجابات فورية على استفسارات المستخدمين.

المصدر: Chatbot Fatwas - مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي[19].

2. تطبيق "ذكاء إسلامي"

تطبيق متوفر على متجر آبل، يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم إجابات إسلامية فورية للمستخدمين. يهدف التطبيق إلى توفير معلومات دينية موثوقة، مستندة إلى القرآن والسنة وفتاوى العلماء الثقات، دون الحاجة للبحث عبر الإنترنت.

المصدر: AI - ذكاء إسلامي - App Store

3. مقال: "الذكاء الاصطناعي وخدمات الشات بوت للتحول الرقمي في المؤسسات الدينية"

يتناول المقال كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي وروبوتات الدردشة في تسهيل الوصول إلى الفتاوى والأحكام الشرعية، وتقديم خدمات دينية متنوعة عبر المنصات الرقمية [20].

4. مقال: "هل الذكاء الاصطناعي مؤهل لإصدار الفتاوى الرمضانية؟"

يستعرض المقال قدرات روبوت الدردشة "ChatGPT" في الإجابة على الأسئلة الدينية ومدى دقته في إصدار الفتاوى، مع تحليل لتجربة تحاورية مع التطبيق.

المصدر: هل الذكاء الاصطناعي مؤهل لإصدار الفتاوى الرمضانية؟ - الخليج أونلاين [21].

المطلب الثاني: تحليل الفتوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي ومقارنتها بالفتوى البشرية، وفيه أربعة فروع:

في هذا المطلب، سنتناول تحليل الفتاوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي ومقارنتها بالفتاوى البشرية، مع التركيز على الجوانب التالية:

الفرع الأول: طبيعة الفتوى ومتطلباتها

الفتوى في الشريعة الإسلامية هي بيان لحكم شرعي يتعلق بمسألة معينة، وتتطلب من المفتي الإحاطة بالنصوص الشرعية، وفهم الواقع، واستيعاب تفاصيل المسألة المطروحة، مع مراعاة الزمان والمكان والأشخاص والأحوال. هذه العوامل تجعل الفتوى عملية معقدة تتجاوز مجرد استرجاع المعلومات، بل تتطلب اجتهادًا وتقديرًا بشريًا دقيقًا [22].

الفرع الثاني: الفتوى باستخدام الذكاء الاصطناعي

شهدت السنوات الأخيرة محاولات لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء، من خلال تطوير برامج وتطبيقات تقدم إجابات على الأسئلة الدينية، تعتمد هذه الأنظمة على تحليل كميات كبيرة من النصوص الشرعية والفتاوى السابقة، واستخدام خوارزميات متقدمة لتقديم إجابات سريعة.

إيجابيات الفتوى بالذكاء الاصطناعي:

1- تُمكّن هذه الأنظمة المستخدمين من الحصول على إجابات فورية.

2-تسهم في نشر الفتاوى وتوفيرها لجمهور واسع.

3- تساعد في تنظيم الفتاوى وفقًا للمواضيع والمصادر، مما يسهل عملية البحث.

4-إمكانية الإجابة على كثير من الأسئلة في آن واحد.

5-تفرغ المفتين لدراسة النوازل والمستجدات وعدم الانشغال بالإجابة عن الأسئلة التقليدية.

6-تقليل التكلفة والجهد على طرفي الاستفتاء من خلال الاعتماد على أنظمة ذكية توفر الوقت والجهد.

7-الاستفادة من مزايا التقنية الحديثة كالسرعة في الوصول للحكم، ودقة المعلومات، وسعة الانتشار، والقدرة على تحليل كم كبير من المعلومات.

سلبيات الفتوى بالذكاء الاصطناعي:

1-تعجز هذه الأنظمة عن استيعاب التفاصيل الدقيقة والظروف المحيطة بالمسألة، مما قد يؤدي إلى إجابات غير دقيقة وعامة.

2-عدم قدرة هذه الأنظمة على الاجتهاد والتقدير الشخصي الذي يتميز به العلماء.

3-قد يؤدي الاعتماد الكلي على هذه التقنيات إلى تهميش دور العلماء في الإفتاء والدعوة والإصلاح، وتقليل قيمة الاجتهاد البشري.

4-تقليل الجانب التربوي في الإفتاء.

5-التحكم في إدخال المعلومات مما يؤدي إلى إدخال معلومات غير دقيقة مما يؤدي لانتشار فتاوى شاذة وغير منضبطة شرعًا [23].

الفرع الثالث: مقارنة بين الفتوى البشرية والفتوى بالذكاء الاصطناعي[24].

	الموضوع من حيث:	الفتوى البشرية	الفتوى بالذكاء الاصطناعي
1	فهم السياق والتفاصيل.	يتميز المفتي البشري بقدرة عالية على فهم السياق والظروف المحيطة بالمسألة.	يواجه الذكاء الاصطناعي صعوبة في استيعاب السياقات الدقيقة والمعقدة، خصوصًا في المسائل التي تحتاج إلى بُعد إنساني.
2	الاجتهاد.	القدرة على الاجتهاد وتقديم الحلول الجديدة وفق الشريعة الإسلامية.	يعتمد على المعلومات المبرمجة مسبقًا، دون قدرة على الاجتهاد، ولا يقدم حلولا جديدة.
3	المرونة والتكييف.	القدرة على الموازنة بين النصوص والواقع، ويكيّف الحكم بناء على المعطيات المتغيرة.	ليس لديه مرونة كافية للتعامل مع الأمور الجديدة المتغيرة
4	المسئولية والمحاسبة.	يتحمّل المفتي البشري مسؤولية فتواه أمام الله، وتبنى فتواه على العلم والخبرة.	لا يتحمل الذكاء الاصطناعي أي مسؤولية شرعية أو أخلاقية، كما يفتقر للبعد الإنساني.
5	السرعة والكفاءة.	قد تستغرق وقتًا أطول في البحث والتحليل.	توفر إجابات سريعة، لكنها قد تفتقر إلى الدقة في بعض الأحيان.

الفرع الرابع: الرؤية الشرعية في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الفتوى.

أكّد العديد من العلماء والهيئات الشرعية أن الفتوى عملية بشرية بامتياز، تتطلب إدراكًا عميقًا للواقع والنصوص الشرعية، وهو ما لا يمكن للذكاء الاصطناعي تحقيقه بالكامل. ومع ذلك، يمكن استخدام هذه التقنيات كأدوات مساعدة للمفتين، دون أن تحل محل الاجتهاد البشري [25].

سبل الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الإفتاء:

1-بناء أنظمة ذكية تعتمد على قواعد بيانات فقهية واسعة لفهم أسئلة المستفتين وتقديم إجابات منضبطة تحت إشراف علمي.

2-تطوير الشات بوت الفقهي ليرد على أسئلة المستفتين استنادًا على فتاوى موثوقة مما ييسر الوصول إليها.

3-تصنيف الفتاوى حسب المذهب، أو نوع النازلة، أو الفئة المستهدفة.

4-بناء أنظمة تقترح عدة احتمالات للحكم، مع ذكر مستند كل قول، دون ترجيح تلقائي، مما يترك المجال للمفتي البشري مما يعزز وجوده ولا يلغيه.

5-رصد الفتاوى الشاذة أو المتطرفة.

6-أرشفة القضايا وتحليلها لمعرفة أكثر القضايا انتشارًا وطلبًا للفتيا [26].

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية لمقارنة الإفتاء بالذكاء الاصطناعي والإفتاء البشري في مسائل فقهية متعددة (خلافية، ومتفق عليها، ومجمع عليها)، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: المسألة الخلافية. (مسألة قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة الجهرية)

1-تحرير محل النزاع: اتفق الفقهاء -في أكثر المذاهب-على وجوب قراءة الفاتحة في حال الانفراد أو في صلاة السر، لكن وقع الخلاف في: هل يجب على المأموم قراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية خلف الإمام إذا كان يسمع قراءته؟ أم يجب أن يقرأ بنفسه؟

2- الأقوال في المسألة.

القول الأول الحنفية [27]: لا يجب على المأموم قراءة الفاتحة أو غيرها خلف الإمام مطلقًا، سواء في الصلاة السرية أو الجهرية بل تُكره، والكراهة عندهم كراهة تحريمية.

القول الثاني المالكية [28] واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية [29]: لا يجب، بل يكره أن يقرأ المأموم خلف الإمام في الجهرية، ويُستحب له الإنصات فقط. أما في السرية، فيُستحب له أن يقرأ، والكراهة عندهم كراهة تنزيهية.

القول الثالث الشافعية [30]: يجب على المأموم أن يقرأ الفاتحة مطلقًا، وإن قرأها الإمام.

القول الرابع الحنابلة [31]: تجب القراءة في السرية وتُستحب في الجهرية، فإن سمع قراءة الإمام فلا يقرأ، وإن لم يسمع فله أن يقرأ، وبعض الروايات عندهم توجب القراءة في الجهرية أيضًا.

3- سبب الخلاف [32]:

التعارض الظاهري بين:

-حديث: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" [33].

-وحديث: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" [34].

وحديث: "إذا قرأ فأنصتوا" [35].

وقد اختلفت طرق الجمع بين هذه النصوص، فوقع الخلاف في حكم قراءة المأموم خلف الإمام في الجهرية.

4-الأدلـة.

دليل القول الأول (الحنفية):

من السنة: قال النبي ﷺ: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" [36].

وجه الدلالة: يفيد الحديث أن المأموم ليس عليه القراءة في حال وجود الإمام، وأن قراءة الإمام تُجزئ عنه [37].

دليل القول الثاني (المالكية):

أ. من السنة قال النبي ﷺ: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" [38].

وجه الدلالة: يفيد الحديث أن المأموم مأمور بالاستماع، وليس مطالب بالقراءة، خاصةً في الصلاة الجهرية [39].

ب. ومن السنة: "وإذا قرأ فأنصتوا"[40].

وجه الدلالة: يفيد الحديث عن النهي عن القراءة حال قراءة الإمام الجهرية[41].

دليل القول الثالث (الشافعية):

الحديث: قال النبي ﷺ: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"[42].

وجه الدلالة: يدل على وجوب قراءة الفاتحة على كل مصلٍّ، والمأموم لم يُستثنَ من هذا العموم [43].

دليل القول الرابع (الحنابلة):

جمعوا بين الأحاديث السابقة، فقالوا:

-في الصلاة السرية يجب عليه أن يقرأ لعدم سماعه.

-في الصلاة الجهرية إن سمع الإمام، سقط عنه الوجوب [44] بحديث "إذا قرأ فأنصتوا" [45].

واستدلوا بحديث: "لعلكم تقرؤون خلف إمامكم؟ لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب" [46].

وجه الدلالة: الدليل على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم مطلقًا [47].

5- المناقشات

- استدلال الحنفية والمالكية بحديث "إذا قرأ فأنصتوا" [48].

رُدّ عليهم: أنّ هذا الحديث يدل على ترك القراءة حين يجهر الإمام، وهذا مذهب جماعة من الصحابة [49].

- استدلال الشافعية بحديث: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" [50].

اعترض عليهم غيرهم بحديث: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة" [51]، واعتبروا الثاني مخصِّصًا للأول [52].

6- **الترجيح:** الأقرب -والله أعلم- ما ذهب إليه الحنابلة من التفريق بين حال السماع وعدمه، لأنه يجمع بين النصوص المتعارضة، ويُحافظ على عموم الفاتحة في مواضعها، مع احترام الأمر بالإنصات حال الجهر، وهو وسط بين الإلزام المطلق والنفي المطلق.

7- جواب الذكاء الاصطناعي عن هذه المسألة

السؤال: هل يجب على المأموم قراءة الفاتحة في الصلاة الجهرية؟

الجواب:

يختلف الحكم بين المذاهب:

- الشافعية يرون وجوب القراءة مطلقًا.
- المالكية والحنفية لا يرون وجوبها، بل الإنصات أفضل.
- الحنابلة يفرقون بين حال السماع وعدمه.

لذلك يُستحسن الرجوع إلى المذهب الذي يتبعه المسلم أو إلى الجهة الشرعية في بلده.

8- التحليل والنقد

الجواب المقدم من الذكاء الاصطناعي في هذه المسألة متوازن في عرض الخلاف، حيث ذكر الأقوال دون ترجيح أو انحياز لمذهب معين وهو من الإيجابيات، لكن يلاحظ افتقاره إلى الأدلة الشرعية، مما يجعل الجواب معلومة نظرية أقرب للعرض الموسوعي ، لا إلى الجواب الفقهي الذي يُبنى على تعليل الحكم وتحرير محل النزاع، كما أنه لم يُقدّم للمستفتي توجيهًا أو ترجيحًا علميًا، مما قد يُربك المستفتي، خاصة إن لم يكن على دراية بتفاصيل الخلاف، ومن هنا نقول إن الذكاء الاصطناعي

– في صورته الحالية – يمكن أن يُستخدم كمُلخّص للمذاهب، لكنه لا يُعوّل عليه في تقديم الفتوى الملزمة ما لم يكن تحت إشراف بشري مؤهّل من أهل الفقه والتأصيل الشرعي.

الفرع الثاني: مسألة متفق عليها بين المذاهب. (مسألة الصلاة على الميت في المسجد).

1-تحرير محل النزاع: اتفق الفقهاء على مشروعية الصلاة على الميت، لكن اختلفوا في مكان أدائها: هل تُصلّى عليه داخل المسجد؟

2-الأقوال في المسألة:

القول الأول الجمهور (الحنفية [53]، المالكية [54]، الشافعية [55]": يجوز الصلاة على الميت في المسجد.

القول الثاني: الحنابلة [56]: يُكره ذلك إن خيف من تلويث المسجد أو إزعاج المصلين، وإلا فلا بأس.

3-سبب الخلاف [57]:

اختلافهم في دلالة النصوص والأفعال الصادرة من النبي ﷺ:

أ-بعضهم تمسك بوقائع تدل على أن النبي ﷺ صلى خارج المسجد.

ب-آخرون تمسكوا بعموم الجواز وعدم ورود نهي صريح.

4- الأدلة:

من الكتاب قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾[التوبة: 36].

وجه الدلالة: الآية تدل على أن المساجد مواضع للعبادة، ومنها صلاة الجنازة.

من السنة: حديث عائشة رضي الله عنها: "ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء [58] إلا في المسجد" [59].

وجه الدلالة: الحديث صريح في وقوع الصلاة في المسجد.

5- المناقشات:

قال من كره ذلك: الجنازة قد تحمل أذى أو تؤدي إلى تعطيل الصلاة [60].

ورد الجمهور: لا ضرر إذا نُظمت، وقد ثبت الفعل من النبي ﷺ والصحابة [61].

6-الترجيح: يرجح جواز الصلاة على الميت في المسجد مع ضرورة التنظيم والترتيب حتى لا يضار المصلون، وهذا هو الرأي الراجح عند جمهور العلماء، لأن الأصل في المسجد الجواز، ولا دليل على المنع، مع مراعاة المصلحة ودرء المفاسد.

7- جواب الذكاء الاصطناعي عن هذه المسألة.

السؤال: هل تجوز الصلاة على الميت في المسجد؟

الجواب: الصلاة على الميت في المسجد جائزة شرعًا عند جمهور العلماء، مثل الحنفية والمالكية والشافعية. يستند ذلك إلى أدلة من السنة النبوية مثل حديث "لا تمنعوا إماء الله مساجد الله" [62]." وأفعال الصحابة. ومع ذلك، يجب تنظيم الصلاة على الميت في المسجد حتى لا تسبب إزعاجًا للمصلين أو تعطل الصلاة. أما الحنابلة فهناك بعض التحفظات أو الكراهة في ذلك، بشكل عام، الأصل هو الجواز مع مراعاة المصلحة ودرء المفاسد.

8-التحليل والنقد:

الإفتاء بالذكاء الاصطناعي: يعطي إجابة عامة دون الخوض في التفاصيل الواقعية أو تحليل المصلحة بشكل دقيق، أما الإفتاء البشري: فالمفتي يشرح اتفاق المذاهب مع وجود بعض التحفظات، ويوازن بين النصوص والمصالح، ويوصي بالتنظيم وعدم الإضرار بالمصلين، ويُراعي الأبعاد الاجتماعية، ويوجه بتطبيق مرن حسب المكان والزمان.

الفرع الثالث: مسألة مجمع عليها. (مسألة الغُسل عند الجنابة)

1-الإجماع: أجمع الفقهاء على وجوب الغُسل عند الجنابة لمن أصابته سواء بالجماع أو إنزال المني بشهوة [63].

2-الأدلة:

من الكتاب قوله تعالى:﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: 6].

وجه الدلالة: الآية صريحة بوجوب الاغتسال على الجنب [64].

من السنة: حديث أم سلمة رضي الله عنها، قالت: جاءت أم سليم إلى النبي ﷺ فقالت: "يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت؟" قال: "نعم، إذا رأت الماء" [65].

وجه الدلالة: الحديث نص في وجوب الغُسل عند خروج المني من الرجل أو المرأة، مما يدل على الإلزام الشرعي [66].

3-جواب الذكاء الاصطناعي عن هذه المسألة.

السؤال: ما حكم الغسل من الجنابة؟

الجواب: يجب الغسل من الجنابة إذا حصل جماع أو خروج مني بشهوة، لقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: 6]، وهذا الحكم متفق عليه بين العلماء.

4-التحليل والنقد

تُظهر الفتوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي عددًا من الخصائص التي تميّزها عن الفتوى البشرية.

فمن حيث عرض الأدلة، يكتفي الذكاء الاصطناعي بذكر الآية الكريمة ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: 6]، دون بيان لوجه الدلالة منها، ولا ربطها بالسياق الفقهي أو ذكر تفسير العلماء لها. كما يُظهر الحكم الشرعي بوصفه تقريرًا فقهيًا مجردًا، دون تعرّض للمقاصد الشرعية، ككونها مثلًا تطهيرًا معنويًا يُعدّ المسلم للوقوف بين يدي الله تعالى.

أما الإجماع، فإن الذكاء الاصطناعي يكتفي بالإشارة إلى اتفاق العلماء، من غير إحالة إلى كتب الإجماع أو ذكر النصوص الناقلة له، في المقابل تتعمق الفتوى البشرية في عرض الحكم من جوانبه المختلفة، فتفصّل وجه الدلالة من النصوص، كما تُبرز المقاصد الشرعية المرتبطة بالطهارة، وتربط الحكم بمقاصد الشريعة، وفوق ذلك تستند إلى مصادر فقهية معتمدة في توثيق الإجماع، ككتب ابن المنذر وابن عبد البر والنووي، فتُظهر القوة العلمية للفتوى ومصدرها الموثوق.

المبحث الثالث: الحكم الشرعي والضوابط، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: مشروعية الإفتاء بالذكاء الاصطناعي: تأصيل فقهي.

اختلف الباحثون المعاصرون في الحكم الشرعي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الفتوى، وقد اتجهت الآراء إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1-فذهب فريق من الباحثين إلى جواز استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى بشرط أن يكون ذلك في إطار المساعدة فقط، لا أن يكون بديلًا عن المفتي البشري، مستدلين بإمكانية الاستفادة من التقنية في تنظيم البيانات الشرعية، وتصنيف الفتاوى، والرد على المسائل العامة المتكررة دون تعمق في التفاصيل الفقهية الدقيقة. وقد تبنّى هذا الرأي د. مطلق الجاسر [67].

حيث فرّق فيه بين الفتوى العامة التي يمكن أن تُخدم بالذكاء الاصطناعي، والفتوى الخاصة التي يجب أن يتولاها المفتي المختص.

2-بينما رأى فريق آخر أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الفتوى محظور شرعًا، نظرًا لكون الفتوى عملًا بشريًا قائمًا على الاجتهاد والتقدير، وهو ما تعجز الآلة عن تحقيقه، وعبّر عن هذا الاتجاه د. طه الزايدي [68] حيث أكد أن الذكاء الاصطناعي لا يملك الأهلية الشرعية ولا ملكة الاجتهاد التي لا تكون إلا للبشر.

3-وتوسّطت بعض الفتاوى الرسمية، ومنها تصريحات دار الإفتاء المصرية، التي أكدت أن الذكاء الاصطناعي لا يُغني عن الفقيه، لكن لا مانع من استخدامه كأداة تقنية لخدمة العملية الإفتائية، دون أن يتولى إصدار الفتوى مستقلًا [69].

أسباب اختلاف الفقهاء في حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى:

1-الاختلاف في تصور طبيعة الفتوى: حيث يرى بعض الفقهاء أن الفتوى تعتمد على الاجتهاد البشري المرتبط بفهم النصوص ومراعاة السياق، وهو ما لا يتوفر في الذكاء الاصطناعي، بينما يرى آخرون أن هناك أنواعًا من الفتوى يمكن معالجتها تقنيًا دون مساس بجوهر العملية الإفتائية.

2-تفاوت تقدير قدرات الذكاء الاصطناعي: فالبعض يرى أن الذكاء الاصطناعي قادر على التحليل والاستنتاج في حدود البرمجة، في حين يرى آخرون أن الذكاء الاصطناعي لا يتجاوز كونه آلة تُنفذ ما بُرمجت عليه، ولا تملك الوعي أو الفقه.

3-القلق من الاستقلالية في الفتوى: حيث إنّ هناك تخوفا من أن يؤدي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إلى فصل الفتوى عن المفتي، مما يهدد بضياع المسؤولية الشرعية وتغييب عنصر التقدير البشري.

4-الاختلاف في فهم المقاصد والواقع: فالفتوى تحتاج إلى فقه الواقع، وتقدير الأحوال، ومراعاة الأعراف، وهي عناصر لا يُحسن الذكاء الاصطناعي التعامل معها بدقة، وهو ما يراه بعض الباحثين سببًا كافيًا للتحفّظ.

5-تباين المواقف من مستجدات العصر: بعض الباحثين يتبنى موقفًا منفتحًا تجاه الوسائل التقنية الحديثة ويرى إمكانية توظيفها في خدمة الشريعة، في حين يتحفظ آخرون ويرون أن هذه التقنيات لم تنضج بعد لتكون طرفًا في عملية شرعية كالإفتاء [70].

الرأي الراجح بين الأقوال: هو القول بالجواز المشروط، أي استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء كأداة مساعدة فقط.

سبب الترجيح:

1- لأن الفتوى ليست مجرد استدعاء معلومات، بل هي اجتهاد مركّب يتطلب فهم النصوص، فقه الواقع، مراعاة المقاصد، التوازن بين المصالح والمفاسد، وتقدير الأحوال الفردية، وكلها لا يمكن للآلة تحقيقها بشكل مستقل.

2-التقنية وسيلة وليست غاية، ويمكن الاستفادة منها في تنظيم المعلومات، وتصنيف الفتاوى، وتحليل البيانات الشرعية، لكنها لا تملك "الملكة الفقهية" ولا "المسؤولية الشرعية".

3-الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي قد يُنتج أخطاء فادحة، بسبب افتقاره للإدراك الكامل للسياقات والمتغيرات الدقيقة التي يقوم عليها الحكم الشرعي.

4-اتفاق تصريحات دار الإفتاء المصرية، وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السادسة والعشرين عام 2025[71] والتي تميل لهذا الرأي، وتعتبره الموقف المتزن الذي يجمع بين الاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في خدمة الفتوى، وعدم التفريط في مقام الاجتهاد البشري، وضرورة إشراف المتخصصين.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية والتقنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى.

نظرًا للتطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولما أصبح لهذه التقنيات من دور متنامٍ في المجالات الشرعية، ومنها مجال الفتوى، برزت الحاجة إلى وضع ضوابط شرعية وتقنية تحكم استخدام هذه الأنظمة، بما يحقق المقاصد الشرعية ويمنع الانحرافات أو الخلل في إصدار الأحكام. ومن خلال الدراسات الحديثة، **يمكن حصر أبرز هذه الضوابط فيما يلي:**

أولًا: الضوابط الشرعية

1.وجود إشراف علمي بشري مؤهل بحيث يخضع عمله لمراجعة واعتماد من فقيه مختص أو هيئة علمية شرعية.

2.الاعتماد على مصادر معتمدة ومراجع موثوقة معتمدة لدى أهل العلم، منعًا لتسرب معلومات غير منضبطة أو آراء شاذة.

3.يُسمح باستخدام التقنية في الفتاوى العامة والمتكررة، أما المسائل الخاصة التي تحتاج إلى اجتهاد أو مراعاة ظروف شخصية، فلا بد أن يتولاها المفتي البشري.

4.يجب على النظام أن يُظهر تنبيهًا واضحًا بأن الإجابة لا تُعد فتوى ملزمة، وأن المرجع النهائي هو المفتي البشري المختص.

ثانيًا: الضوابط التقنية

1.من الضروري الإفصاح عن كيفية إعداد النظام، ومصادر تدريبه، وآلية معالجة الأسئلة، بما يضمن الثقة العلمية في مخرجاته.

2.التحديث المستمر للبيانات فيجب أن يتم تطوير النظام وتحديث محتواه دوريًا، ليتواكب مع المستجدات الفقهية والنوازل [72].

النتائج:

خلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي ليس مؤهلًا بذاته لتولي مهمة الإفتاء بشكل مستقل، لأن الفتوى لا تقوم فقط على معرفة الأحكام، بل إنها تتطلب شروطا علمية وأخلاقية تتعلق بفهم الواقع، والاستفصال عن حال المستفتي، والتقدير الفقهي، والاستدلال الشرعي، وهي خصائص لا تتوفر في الذكاء الاصطناعي لأنه مبرمج، وقد أظهر البحث أن ما يمتلكه الذكاء الاصطناعي من سرعة في معالجة المعلومات، لا يكفي للقيام بمهمة الإفتاء التي تتطلب فهمًا عميقًا للسياق، ومرونة في التكييف، وحضورًا للبعد التربوي والإنساني في الخطاب.

وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال النماذج التطبيقية التي تناولها البحث لمسائل فقهية متفاوتة في درجة الاتفاق، حيث اتسمت فتاوى الذكاء الاصطناعي بالعرض السطحي للمعلومة دون ترجيح أو مراعاة دقيقة للواقع، بينما أظهرت الفتوى البشرية حضورًا علميًا وواقعيًا أكثر دقة، سواء في عرض الخلاف أو ترجيح الأقوال أو توجيه الجواب بحسب حال المستفتي.

ومن هنا يتأكد أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مساعدة نافعة في تصنيف المعلومات واستحضار الأقوال الفقهية، لكنه لا يغني عن المفتي البشري، ولا يحلّ محلّه، ما دامت المسألة تحتاج إلى فهم عميق وتقدير فقهي مبني على الاجتهاد والنظر.

توصيات البحث:

1-توصي الدراسة بإنشاء هيئات شرعية مستقلة تشرف على تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الديني، تضمن دقة المحتوى وسلامة المراجع، وفق ضوابط علمية معتبرة.

2-توصي الدراسة بإدراج برامج توعوية رسمية توضح للمستخدمين حدود الذكاء الاصطناعي في الفتوى، وتنبه إلى خطورة الاعتماد التام على التطبيقات الذكية في المسائل الشرعية دون الرجوع إلى العلماء الثقات.

3-توصي الدراسة بتشجيع البحث الفقهي المتخصص في مجالات التقنية والذكاء الاصطناعي، وربطها بمقاصد الشريعة وأصولها، لضمان مواكبة الشريعة للتطورات المتسارعة بما يحقق المقاصد دون الإخلال بالثوابت.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: 447/4، مادة (فتى)؛ ابن منظور، لسان العرب: 147/15، مادة (فتى)؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط:918/1، مادة (فتى).

(2) ينظر: الزركشي، البحر المحيط: 585/4؛ الشوكاني، إرشاد الفحول:449/1.

(3) ينظر: القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى:33.

(4) ينظر: المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: 314/28.

(5) الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: 240.

(6) ينظر: الزركشي، البحر المحيط: 585/4.

(7) ينظر: ابن حمدان، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: 12.

(8) ينظر: الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه: 330/2.

(9) ينظر: المناوي، التوقيف على مهمات التعريف: 505.

(10) ينظر: العراقي، الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع: 872/3.

(11) ينظر: الشافعي، الرسالة: 512/1؛ النووي، المجموع:42/1.

(12) ينظر: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين: 207/4.

(13) متولي، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته: 15. الغبسي، مخاطر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تَلَقِّي علوم العربية من خلال تطبيق (ميتا): 395.

(14) الزعاترة، أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى: موسى الزعاترة. دار الإفتاء - أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، Omer, Maintaining Meaningful Human Interaction in AI-Enhanced Language Learning Environments: A Systematic Review, 534.

(15) فتح الباب، عقود الذكاء الاصطناعي: 611. الدريهم، دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الكلمة العربية من خلال تطبيق (صحح لي): 579.

(16) مقال بعنوان: نبذة عن الذكاء الاصطناعي من الموقع الرسمي للهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي: SDAIAPublications09.pdf، Alasmari, The Dynamics of Verbal and Non-Verbal Linguistic Communication in The Saudi Sports Community, 539.

(17) ينظر: حماد، أساليب الذكاء الاصطناعي: 1. النجار، الذّكاء الاصطناعيّ وإنتاج الشِّعر العربيّ في ضَوء ضوابط عِلْمَي العَروض والنَّحْو: 118.

(18) ينظر: الدعدر، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية: 318- 320. النازل، توصيف التركيب للعقل الإلكتروني: الإمكانات والمعوّقات: 12.

(19) مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي https://fatwauae.gov.ae/ar/service/Chatbot-fatwas

(20) ينظر: الذكاء الاصطناعي وخدمات الشات بوت للتحول الرقمي في المؤسسات الدينية. https://mottasl.com/arabic/، Mleiki, Exploring Saudi EFL Learners' Perspectives on Digital Writing Tools for Mitigating Emotional Challenges in Foreign Language Writing, 579.

(21) موقع أخبار الخليج العربي. https://www.alkhaleejonline.net/

(22) ينظر: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين: 1/33-35؛ الغزالي، المستصفى في علم الأصول: 2/327-373؛ الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه: 6/261.

(23) ينظر: الزيدي، ضوابط الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: 225،226؛ الزيدي، الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي مشروعيته وضوابطه: 56، 58؛ القباني، الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء: 1255.

(24) ينظر: التقرير النهائي عن مشروع نص التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي UNESCO - للأمم المتحدة؛ المحيميد، الذكاء الاصطناعي وأثره في الفتوى: 531 وما بعدها.

(25) اليوم السابع، المفتي: الإفتاء عملية بشرية بامتياز لا يمكن إدراكها بالذكاء الاصطناعي - اليوم السابع

(26) ينظر: الزعاترة، أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، موقع دار الإفتاء الأردنية، دار الإفتاء https://www.aliftaa.jo/article/5683/

(27) ينظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار: 1/532.

(28) ينظر: ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة: 1/ 202؛ الحطاب، مواهب الجليل: 2/238- 239.

(29) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 22/294- 295.

(30) ينظر: الشربيني، مغني المحتاج: 1/162.

(31) ينظر: ابن قدامة، المغني: 1/331- 332؛ المرداوي، الإنصاف: 2/231.

(32) ينظر: ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد: 1/164- 165

(33) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 1/151، كتاب الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت، ح(756)؛ مسلم، صحيح مسلم: 1/359، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، ح(394).

(34) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 1/277، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، ح (850)؛ ابن حنبل، المسند: 23/12، ح(14643)؛ قال ابن حجر: حديث ضعيف. ينظر: ابن حجر، فتح الباري: 2/342.

(35) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 1/304، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ح(404).

(36) سبق تخريجه.

(37) ينظر: الكنكوهي، شرح سنن ابن ماجه: 1/61.

(38) سبق تخريجه.

(39) ينظر: المالكي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف: 1/239.

(40) سبق تخريجه.

(41) ينظر: المالكي، الإشراف على نكت مسائل الخلاف: 1/239.

(42) سبق تخريجه.

(43) ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم: 4/100.

(44) ينظر: ابن قدامة، المغني: 1/331- 332.

(45) سبق تخريجه.

(46) أبو داود، سنن أبي داود: 2/ 116، كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ح(823)116/2، ضعفه الألباني في: الألباني، ضعيف أبي داود - الأم: 318/1.

(47) ينظر: ابن باز، الإفهام في شرح عمدة الأحكام: 318/1.

(48) سبق تخريجه.

(49) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد: 32/11.

(50) سبق تخريجه.

(51) سبق تخريجه.

(52) ينظر: ابن قدامة، المغني: 331/1- 332.

(53) ينظر: السرخسي، المبسوط: 122/2.

(54) ينظر: ابن عبد البر، التمهيد: 221/21؛ النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم: 38/7-40.

(55) ينظر: النووي، المجموع: 213/5.

(56) ينظر: ابن قدامة، المغني: 185/2.

(57) ينظر: النووي، المجموع: 213/5؛ ابن قدامة، المغني: 185/2.

(58) سهيل بن بيضاء، قرشي، من بنى فهر، قديم الإسلام، هاجر إلى أرض الحبشة، ثم عاد إلى مكة، وهاجر إلى المدينة، فجمع الهجرتين جميعا، ثم شهد بدرا وغيرها، ومات بالمدينة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع، وصلى عليه رسول الله في المسجد. ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة: 325/2- 326.

(59) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم: 2،669، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الجنازة في المسجد، ح(973).

(60) ينظر: ابن قدامة، المغني:185/2.

(61) ينظر: النووي، المجموع:213/5.

(62) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 6/2، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟، ح(900)؛ مسلم، صحيح مسلم: 327/1، كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة، ح(442).

(63) ينظر: ابن المنذر، الإجماع: 54/1. أ

(64) ينظر: الطبري، جامع البيان: 82/10.

(65) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 64/1، كتاب الطهارة، باب إذا احتلمت المرأة، ح (282)؛ مسلم، صحيح مسلم: 251/1، كتاب الطهارة، وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، ح(313).

(66) ينظر: ابن حجر، فتح الباري: 229/1.

(67) الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: 256.

(68) ينظر: الزيدي، الافتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي: 38.

(69) اليوم السابع المفتى: الإفتاء عملية بشرية بامتياز لا يمكن إدراكها بالذكاء الاصطناعي - اليوم السابع

(70) ينظر: الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: 28- 30.

(71) ينظر: مجمع الفقه الإسلامي الدولي https://iifa-aifi.org/ar/53006.html

(72) ينظر: الجاسر، الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: 36-39؛ الزيدي، الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي: 20، 21.

المراجع

ابن الأثير، ع. (1989). *أسد الغابة في معرفة الصحابة*. دار الفكر.

الألباني، م. (1423). *ضعيف أبي داود- الأم* (ط.1). مؤسسة غراس.

ابن باز، ع. (د.ت). *الإفهام في شرح عمدة الأحكام* (سعيد بن علي بن وهف القحطاني، تحقيق). مؤسسة الجريسي.

البخاري، م. (1422). *صحيح البخاري* (محمد زهير بن ناصر الناصر، تحقيق؛ ط.1). دار طوق النجاة.

البرعي، (2022). تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي. *مجلة دار الإفتاء المصرية*. *14* (48)، 12-159.

ابن تيمية، أ. (1995). *مجموع الفتاوى* (عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، تحقيق). مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الجاسر، م. (2024). الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي حكمه الشرعي وأثره في اختلاف الفقها. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*. (39)، 227- 264.

ابن حجر، أ. (1379). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. دار المعرفة.

الحطاب، م. (2003). *مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل* (زكريا عميرات، تحقيق). دار عالم الكتب.

حماد، أ. (1989). أساليب الذكاء الاصطناعي. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، *13* (2)، 241- 280.

حمدان، أ. (1397). *صفة الفتوى والمفتي والمستفتي* (محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق؛ ط.3). المكتب الإسلامي.

ابن حنبل، أ. (2001). *مسند الإمام أحمد بن حنبل* (شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

الخطيب البغدادي، أ. (1421). *الفقيه والمتفقه* (ط.2). دار ابن الجوزي.

أبو داود، س. (1423). *سنن أبي داود* (محمد محي الدين عبد الحميد). المكتبة العصرية.

الدريهم س. ب. ع. ا. ب. أ. (2024). دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الكلمة العربية من خلال تطبيق (صحح لي). *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *6*(4)، 578–611. https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2198

الدعدر، م. (2024). تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في خدمة العلوم الشرعية. *مجلة البحث العلمي الإسلامي*، (60)، 301-331.

الذكاء الاصطناعي وخدمات الشات بوت للتحول الرقمي في المؤسسات الدينية. (2025). https://mottasl.com/arabic/

ابن رشد الحفيد، م. (2400). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. دار الحديث.

الزركشي، م. (1994). *البحر المحيط في أصول الفقه* (ط.1). دار الكتبي.

الزركشي، م. (2000). *البحر المحيط في أصول الفقه* (محمد محمد تامر، تحقيق). دار الكتب العلمية.

الزعاترة، م. (18-06-2023). *أثر الذكاء الاصطناعي في صناعة الفتوى، موقع دار الإفتاء الأردنية*، دار الإفتاء https://www.aliftaa.jo/article/5683/

الزيدي، ط. (2023). *الإفتاء الافتراضي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي مشروعيته وضوابطه*. دار الفجر.

الزيدي، ط. (2025). ضوابط الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة تطبيقية في فقه الأحوال الشخصية. *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*. *40*(140)، 83- 131.

السرخسي، م. (2000). *المبسوط* (خليل محي الدين الميس، تحقيق؛ ط.1). دار الفكر.

الشافعي، م. (1938). *الرسالة* (أحمد شاكر، تحقيق؛ ط.1). مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

الشربيني، م. (د. ت). *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*. دار الفكر.

الشوكاني، م. (1992). *إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول* (محمد سعيد البدري، تحقيق). دار الفكر.

الطبري، م. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن* (أحمد محمد شاكر، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

ابن عابدين، م. (1992). *رد المحتار على الدر المختار* (ط.2). دار الفكر.

ابن عبد البر، ي. (د.ت). *الكافي في فقه أهل المدينة* (محمد محمد حيد ولد ماديك الموريتاني، تحقيق؛ ط.2). مكتبة الرياض الحديثة.

ابن عبد البر، ي. (1387). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد* (مصطفى بن أحمد العلو ي، محمد عبد الكبير البكري، تحقيق). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

العراقي، أ. (2004). *الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع*. دار الفاروق.

الغُبَسي ع. ا. ع. ح. (2025). مخاطر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تَلَقِّي علوم العربية من خلال تطبيق (ميتا). *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(1)، 396–419. https://doi.org/10.53286/arts.v7i1.2420

الغزالي، م. (1993). *المستصفى في علم الأصول* (محمد عبد السلام عبد الشافي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أ. (1399). *مقاييس اللغة* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق). دار الفكر.

فتح الباب، م. (2022). عقود الذكاء الاصطناعي نشأتها، مفهومها، خصائصها، تسوية منازعاتها من خلال تحكيم سلسلة الكتل. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، (56)، 697- 680.

الفيروزآبادي، م. (د.ت). *القاموس المحيط* (مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، تحقيق؛ ط.8). مؤسسة الرسالة.

القباني، ب. (2024). الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإتاء والأحوال الشخصية. *مجلة الزهراء*. (34)، 1219- 1294.

ابن قدامة، ع. (1985). *المغني شرح مختصر الخرقي* (ط.1). دار إحياء التراث العربي.

القرافي، أ. (2009). *الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام* (ط.4). مكتب المطبوعات الإسلامية.

ابن قيم الجوزية. (1991). *إعلام الموقعين عن رب العالمين* (ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن قيم الجوزية، م. (1968). *إعلام الموقعين عن رب العالمين* (طه عبد الرؤوف سعد، تحقيق). مكتبة الكليات الأزهرية.

الكنكوهي، ف. (د.ت) *شرح سنن ابن ماجه*. قديمي كتب خانة.

ابن ماجه، م. (د. ت). *سنن ابن ماجه* (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق). دار إحياء الكتب العربية

المالكي، ع. (1999). *الإشراف على نكت مسائل الخلاف* (الحبيب بن طاهر، تحقيق؛ ط.1). دار ابن حزم.

متولي، ع. (2005). *الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته*. مكتبة الأنجلو المصرية.

مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي. (2025). https://fatwauae.gov.ae/ar/service/Chatbot-fatwas

مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2025). https://iifa-aifi.org/ar/53006.html

المحيميد، ع. (2022). الذكاء الاصطناعي وأثره في الفتوى. *مجلة الجمعية الفقهية السعودية*. (57)، 531-640.

المرداوي، ع. (2005). *الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف* (عبد الله التركي، تحقيق). دار عالم الكتب.

المرداوي، ع. (د.ت). *الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف* (ط.2). دار إحياء التراث العربي.

مسلم، ح. (د.ت). *صحيح مسلم* (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق). دار إحياء التراث العربي.

المناوي، م. (2002). *التوقيف على مهمات التعريف* (محمد رضوان الدّاية، تحقيق). دار الفكر المعاصر.

النازل خ. ب. ع. ا. إ. (2024). توصيف التركيب للعقل الإلكتروني: الإمكانات والمعوّقات. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *6*(2)، 9–29. https://doi.org/10.53286/arts.v6i2.1935

النجار ف. ع. ا. (2023). الذّكاء الاصطناعيّ وإنتاج الشِّعر العربيّ في ضَوء ضوابط عِلْمَي العَروض والنَّحْو. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *5*(3)، 118–147. https://doi.org/10.53286/arts.v5i3.1560

ابن المنذر، م. (2004). *الإجماع* (فؤاد عبد المنعم أحمد، تحقيق؛ ط.1). دار المسلم للنشر والتوزيع.

ابن منظور، م. (1414). *لسان العرب* (ط.3). دار صادر.

موقع اخبار الخليج العربي. (2025). https://www.alkhaleejonline.net/

النووي، ي. (1392). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج* (ط.2). دار إحياء التراث العربي.

النووي، ي. (د. ت). *المجموع شرح المهذب "مع تكملة السبكي و المطيعي"*. دار الفكر.

الهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي. (2025). *نبذة عن الذكاء الاصطناعي من الموقع الرسمي للهيئة السعودية للذكاء الاصطناعي* SDAIAPublications09.pdf

اليوم السابع. (2025). المفتي: الإفتاء عملية بشرية بامتياز لا يمكن إدراكها بالذكاء الاصطناعي - اليوم السابع

اليونسكو. (2021). *تقرير اليونسكو حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي*. https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/recommendation-ethics

اليونسكو. (2021). *التقرير النهائي عن مشروع نص التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي UNESCO - للأمم المتحدة* https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000376712_ara

اليوم السابع. (2025). المفتي: الإفتاء عملية بشرية بامتياز لا يمكن إدراكها بالذكاء الاصطناعي - اليوم السابع

References

Abu Dawud, S. (1423 AH). *Sunan Abi Dawud* (M. M. ʿAbd al-Hamid, Ed.). Al-Maktabah al-ʿAsriyyah, (in Arabic).

Al-Albani, M. (1423 AH). *Daʿif Abi Dawud – al-Umm* (1st ed.). Ghras Foundation, (in Arabic).

Alasmari, J. S. . (2023). The Dynamics of Verbal and Non-Verbal Linguistic Communication in The Saudi Sports Community. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *5*(4), 539–569. https://doi.org/10.53286/arts.v5i4.1676

Al-Barʿi. (2022). Artificial intelligence and robotics applications from the perspective of Islamic jurisprudence. *Egyptian Dar al-Ifta Journal*, 14(48), 12–159, (in Arabic).

Al-Bukhari, M. (1422 AH). *Ṣaḥiḥ al-Bukhari* (M. Zuhayr b. N. al-Nasir, Ed.; 1st ed.). Dar Tuq al-Najah, (in Arabic).

Al-Daʿdar, M. (2024). Artificial intelligence applications and their role in serving the Islamic sciences. *Islamic Scientific Research Journal*, (60), 301–331, (in Arabic).

Al-Durayhim, S. B. A. B. A. (2024). The Role of Artificial Intelligence Applications in Serving the Arabic word: A Case Study on the "Saḥḥiḥ li" Application. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(4), 578–611, (in Arabic). https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2198

Al-Firuzabadi, M. (n.d.). *Al-Qamus al-Muḥit* (Heritage Verification Office at al-Resalah Foundation, Ed.; 8th ed.). Al-Resalah Foundation, (in Arabic).

Al-Ghazali, M. (1993). *Al-Mustasfa fi 'Ilm al-Uṣul* (M. A. ʿA. ʿAbd al-Shafi, Ed.; 1st ed.). Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, (in Arabic).

Al-Ghobesi, A. A. H. (2025). Risks of Relying on Artificial Intelligence in Learning Arabic Language Sciences Through the Meta Application. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(1), 396-419, (in Arabic). https://doi.org/10.53286/arts.v7i1.2420

Al-Hattab, M. (2003). *Mawahib al-Jalil li-Sharḥ Mukhtaṣar al-Khalil* (Z. ʿImayrat, Ed.). Dar ʿAlam al-Kutub, (in Arabic).

Al-ʿIraqi, A. (2004). *Al-Ghayth al-Hamiʿ fi Sharḥ Jamiʿ al-Jawamiʿ*. Dar al-Faruq, (in Arabic).

Al-Jasir, M. (2024). Ifta using artificial intelligence: Its legal ruling and its effect on juristic disagreement. *Journal of Sharia and Islamic Studies*, (39), 227–264, (in Arabic).

Al-Kankuhi, F. (n.d.). *Sharḥ Sunan Ibn Majah*. Qadimi Kutub Khana, (in Arabic).

Al-Khatib al-Baghdadi, A. (1421 AH). *Al-Faqih wa al-Mutafaqqih* (2nd ed.). Dar Ibn al-Jawzi, (in Arabic).

Al-Maliki, A. (1999). *Al-Ishraf ʿala Nukat Masaʾil al-Khilaf* (al-Ḥabib b. Tahir, Ed.; 1st ed.). Dar Ibn Hazm, (in Arabic).

Al-Manawi, M. (2002). *Al-Tawqif ʿala Muhimmat al-Taʿrif* (M. R. al-Dayyah, Ed.). Dar al-Fikr al-Muʿasir, (in Arabic).

Al-Mardawi, A. (2005). *Al-Insaf fi Maʿrifat al-Rajih min al-Khilaf* (ʿA. al-Turki, Ed.). Dar ʿAlam al-Kutub, (in Arabic).

Al-Mardawi, A. (n.d.). *Al-Insaf fi Maʿrifat al-Rajih min al-Khilaf* (2nd ed.). Dar Ihyaʾ al-Turath al-ʿArabi, (in Arabic).

Al-Muḥaymid, A. (2022). Artificial intelligence and its impact on fatwa. *Saudi Fiqh Association Journal*, (57), 531–640, (in Arabic).

Al-Najjar, F. A. A.-S. . (2023). Artificial Intelligence and Arabic Poetry Composition in light of the rules of prosody and grammar. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *5*(3), 118–147, (in Arabic). https://doi.org/10.53286/arts.v5i3.1560

Al-Nawawi, Y. (1392). *Al-Minhaj Sharḥ Ṣaḥiḥ Muslim b. al-Ḥajjaj* (2nd ed.). Dar Ihyaʾ al-Turath al-ʿArabi, (in Arabic).

Al-Nawawi, Y. (n.d.). *Al-Majmuʿ Sharḥ al-Muhadhdhab* [with the supplement of al-Subki & al-Mutiʿi]. Dar al-Fikr, (in Arabic).

Al-Nazil, K. B. A. I. (2024). Specification of the Structure of the Electronic Mind: Capabilities and Limitations. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(2), 9–29, (in Arabic). https://doi.org/10.53286/arts.v6i2.1935

Al-Qabbani, B. (2024). Jurisprudential rulings on artificial intelligence in judiciary, ifta, and personal status. *Al-Zahra Journal*, (34), 1219–1294, (in Arabic).

Al-Qarafi, A. (2009). *Al-Iḥkam fi Tamyīz al-Fatawa ʿan al-Ahkam* (4th ed.). Maktab al-Matbuʿat al-Islamiyyah, (in Arabic).

Al-Sarakhsi, M. (2000). *Al-Mabsut* (K. M. al-Mays, Ed.; 1st ed.). Dar al-Fikr, (in Arabic).

Al-Shafiʿi, M. (1938). *Al-Risalah* (A. Shakir, Ed.; 1st ed.). Mustafa al-Babi al-Halabi & Sons, (in Arabic).

Al-Shawkani, M. (1992). *Irshad al-Fuhul ila Taḥqiq ʿIlm al-Uṣul* (M. S. al-Badri, Ed.). Dar al-Fikr, (in Arabic).

Al-Shirbini, M. (n.d.). *Mughni al-Muhtaj ila Maʿrifat Maʿani Alfaz al-Minhaj*. Dar al-Fikr, (in Arabic).

Al-Tabari, M. (2000). *Jamiʿ al-Bayan fi Taʾwil al-Qurʾan* (A. M. Shakir, Ed.; 1st ed.). Al-Resalah Foundation, (in Arabic).

Al-Zarkashi, M. (1994). *Al-Baḥr al-Muḥit fi Uṣul al-Fiqh* (1st ed.). Dar al-Kutubi, (in Arabic).

Al-Zarkashi, M. (2000). *Al-Baḥr al-Muḥit fi Uṣul al-Fiqh* (M. M. Tamer, Ed.). Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, (in Arabic).

Al-Zaʿtarah, M. (2023, June 18). The impact of artificial intelligence on fatwa-making. Jordanian Dar al-Ifta, (in Arabic). https://www.aliftaa.jo/article/5683/

Al-Zaydi, T. (2023). Virtual fatwa through artificial intelligence technology: Legitimacy and regulations. Dar al-Fajr, (in Arabic).

Al-Zaydi, T. (2025). Regulations for ifta using artificial intelligence: An applied study in personal status jurisprudence. *Journal of Sharia and Islamic Studies*, 40(140), 83–131, (in Arabic).

Artificial Intelligence and Chatbot Services for Digital Transformation in Religious Institutions. (2025) , (in Arabic). https://mottasl.com/arabic/

Fath al-Bab, M. (2022). Artificial intelligence contracts: Origin, concept, characteristics, and dispute resolution through blockchain arbitration. *Journal of Legal and Economic Research*, (56), 680–697, (in Arabic).

Gulf Online News. (2025). (in Arabic). https://www.alkhaleejonline.net/

Hamdan, A. (1397 AH). *Ṣifat al-Fatwa wa al-Mufti wa al-Mustafti* (M. Nasir al-Din al-Albani, Ed.; 3rd ed.). Al-Maktab al-Islami, (in Arabic).

Hammad, A. (1989). Artificial intelligence methods. *The Egyptian Journal of Commercial Studies*, 13(2), 241–280, (in Arabic).

Ibn ʿAbd al-Barr, Y. (1387 AH). *Al-Tamhid lima fi al-Muwattaʾ min al-Maʿani wa al-Asanid* (M. b. A. al-ʿAlawi & M. ʿA. al-Bakri, Eds.). Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, (in Arabic).

Ibn ʿAbd al-Barr, Y. (n.d.). *Al-Kafi fi Fiqh Ahl al-Madinah* (M. M. H. W. Madiq al-Muritani, Ed.; 2nd ed.). Maktabat al-Riyad al-Hadithah, (in Arabic).

Ibn ʿAbidin, M. (1992). *Radd al-Muḥtar ʿala al-Durr al-Mukhtar* (2nd ed.). Dar al-Fikr, (in Arabic).

Ibn al-Athir, A. (1989). *Usd al-Ghabah fi Maʿrifat al-Ṣaḥābah*. Dar al-Fikr, (in Arabic).

Ibn al-Mundhir, M. (2004). *Al-Ijmaʿ* (F. ʿA. Aḥmad, Ed.; 1st ed.). Dar al-Muslim, (in Arabic).

Ibn Baz, A. (n.d.). *Al-Ifham fi Sharḥ ʿUmdat al-Aḥkam* (S. b. A. b. Wahf al-Qaḥṭani, Ed.). Al-Juraisi Foundation, (in Arabic).

Ibn Faris, A. (1399 AH). *Maqayis al-Lughah* (ʿA. S. M. Harun, Ed.). Dar al-Fikr, (in Arabic).

Ibn Hajar, A. (1379 AH). *Fath al-Bari Sharḥ Ṣaḥiḥ al-Bukhari*. Dar al-Maʿrifah, (in Arabic).

Ibn Hanbal, A. (2001). *Musnad al-Imam Ahmad b. Hanbal* (Sh. al-Arnaʾut, ʿA. Murshid, et al., Eds.; 1st ed.). Al-Resalah Foundation, (in Arabic).

Ibn Majah, M. (n.d.). *Sunan Ibn Majah* (M. F. ʿAbd al-Baqi, Ed.). Dar Ihyaʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah, (in Arabic).

Ibn Manzur, M. (1414). *Lisan al-ʿArab* (3rd ed.). Dar Sadir, (in Arabic).

Ibn Qayyim al-Jawziyyah, M. (1968). *I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin* (T. 'A. al-Ra'uf Sa'd, Ed.). Maktabat al-Kulliyyat al-Azhar, (in Arabic).

Ibn Qayyim al-Jawziyyah. (1991). *I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin* (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, (in Arabic).

Ibn Qudamah, A. (1985). *Al-Mughni Sharh Mukhtasar al-Khiraqi* (1st ed.). Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, (in Arabic).

Ibn Rushd al-Hafid, M. (2400). *Bidayat al-Mujtahid wa Nihayat al-Muqtasid*. Dar al-Hadith, (in Arabic).

Ibn Taymiyyah, A. (1995). *Majmu' al-Fatawa* ('A. b. M. b. Qasim, Ed.). King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an, (in Arabic).

International Islamic Fiqh Academy. (2025).(in Arabic). https://iifa-aifi.org/ar/53006.html

Metwally, A. (2005). *Artificial Intelligence and Its Applications*. Anglo-Egyptian Library, (in Arabic).

Mleiki, A. K. (2025). Exploring Saudi EFL Learners' Perspectives on Digital Writing Tools for Mitigating Emotional Challenges in Foreign Language Writing. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(1), 577–590. https://doi.org/10.53286/arts.v7i1.2373

Muslim, H. (n.d.). *Sahih Muslim* (M. F. 'Abd al-Baqi, Ed.). Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, (in Arabic).

Omer, N. I. M. (2024). Maintaining Meaningful Human Interaction in AI-Enhanced Language Learning Environments: A Systematic Review. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(3), 533–552. https://doi.org/10.53286/arts.v6i3.2083

Saudi Authority for Artificial Intelligence. (2025). Overview of Artificial Intelligence [Official website of the Saudi Authority for Artificial Intelligence] SDAIAPublications09.pdf, (in Arabic).

UAE Fatwa Council. (2025). (in Arabic). https://fatwauae.gov.ae/ar/service/Chatbot-fatwas

UNESCO. (2021). *Final report on the draft recommendation on the ethics of artificial intelligence*, (in Arabic). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000376712_ara

UNESCO. (2021). *UNESCO Report on the Ethics of Artificial Intelligence*, (in Arabic). https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/recommendation-ethics

Youm7. (2025). Mufti: Fatwa is an inherently human process that cannot be achieved by artificial intelligence. *Youm7*, (in Arabic).